قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون الخبر عالما بالحكم لا بد ان يكون
هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله في ذلك الخبر وكذا
الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ البعد بين حصولهما انما هو من
نفس الخبر فبنى على الاول لقوله لا امتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى
الثاني لقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان
لا يحصل العلم الاول من الخبر بنفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتوريه وح يكون تسميه هذا الحكم قابل الخبر بناء على انه من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر بالبال ان صورة
هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون مخبره عالما لم يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه
قبل او لا فيكون الاول حاصلا عامة انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون حصول صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود
علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا الحكم وهو غير
فيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم قابل الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني
حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان
المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده وتاسكجفي الاعمال اربعة على و تسلم فاما
نفرضه فيما اذا كان سماعه للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل علم الثاني دون
الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما اتحاد الحكم اعاد انه عالم به
لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا فلنا
نفس المراد بالعلم هنا هو عقد الحازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري فتكلم عاقل تصدى للاخبار وقد تبرأ تخاطب العلم بما

اي

لا نزاع في ان العلم المنزل منزلة الجاهل هو العلم المعلق لمن اشتراه
مالم ع الاقرب من طلاق لم

اي بنائه الخبر ولا ذهنه منزلة الجاهل فيلقى الله الخبر وان كان عالما بالفائدة
لعدم جدية على موجب العلم فان من الاخرى على موجب العلم وهو الجاهل
سواء كما قال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل
والسياق العارف بابن يديك كتاب هو كتاب لان مقتضى موجب العلم ترك السؤال
ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائر كثيرة بحسب كثرة موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علمتم الذين اشتروا
ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
نصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخرج بنفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم بعد ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء انزل من قابل
الخبر وعرفها بنزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان لانه من امثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولا ذهنها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشيء لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون
وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه انه لا هال او على ان قوله
ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لجهد واصحابه رضي الله عنهم
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او
غيره ينزل منزلة عدمه فعال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته
وما رمت اذ رميت ولكن الله رمى فينبغي ان يفسر من التركيب
على قدر الحاجة جذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان الخالي
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وهو
ولا متردد في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد
فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لا يرى انك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)